دور كشف التدفقات النقدية في الرقابة على الائتمان المصرفي
بحث تطبيقي في مصرف الرشيد

م.م نضال صاحب خزعل*

المستخلص

لاتكشف قائمة الدخل والمركز المالي التي تعرض في واقع الامر عن حقيقة التدفقات النقدية لانشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، كما ان النسب المالية المشتقة من تلك القوائم قد تكون مضللة في كثير من الاحيان وهذا ما عزز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تزويد ادارة المصارف بمعلومات اكثر ملاءمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقيم سيولة الشركة التي منحت لها الائتمان من قبل المصرف . ويمكن تمثيل مشكلة البحث عن الاجابة عن التساؤل (هل تعتبر النسب المالية المشيقة من قائمة التدفقات النقدية اداة هامة لتقيم سيولة الشركة عند منحها الائتمان ؟) وفي ضوء ذلك فان البحث اعتمد على تحليل كل من درجة السيولة المالية ودرجة المرونة المالية والتدفق النقدي الحر المؤشرات الخاصة بقائمة التدفق النقدي لكل من شركة A ,B قبل منحه الائتمان من مصرف الرشيد وبعده للفترة 2008 ولغاية 2011 ، لمعرفة امكانية تلك الشركات من تسديد الائتمان ومدى تأثير الائتمان على نتائج تلك المؤشرات ،من خلال ثلاثة مباحث حيث تضمن المبحث الاول على منهجية البحث اما الثاني تضمن مفهوم واهمية ومحتوى كشف التدفق النقدي ، والمبحث الثالث يتضمن مفهوم الائتمان واسس منحه والتحليل المالي والائتمان ، والمبحث الثالث يختص بالجانب التطبيقي في تحليل المؤشرات المشار اليها اعلاه لكل من الشركتين عينة البحث التي منحت لها الائتمان من قبل مصرف والتي ظهرت نتائجها سلبية مما يستوجب على المصرف الذي يمنح الائتمان ان يأخذ بهذه المؤشرات بعين الاعتبار دون الاعتماد على الضمانات العقارية فقط .

Abstract

To become uncovered a list of income and financial position that displays, in fact, the truth about the cash flows of the activities of the company's operating, investment and financing, and the financial ratios derived from those lists may be misleading in many cases, and this is what has strengthened the role and importance of the statement of cash flows in the supply management of banks with information more suitable for the derivation of indicators to assess the company's liquidity has been granted credit by the bank. It can represent a problem Find the answer to question (Are Financial Ratios promastigote of the statement of cash flows an important tool to assess the company's liquidity when granting credit?) In light of this, the research was based on analysis of all of the degree of financial liquidity and the degree of financial flexibility and free cash flow indicators of the list cash flow for each of the company A, B before granting credit Rasheed Bank and beyond for the period 2008 to 2011, to see the possibility of these companies to repay the credit and the impact of credit on the

* معهد الادارة التقني .
مقبول للنشر بتأريخ 2014/5/5

results of these indicators, through three sections and included First research on Research Methodology The second included the concept of and the importance of content and uncover cash flow, and the third section includes the concept of credit and the foundations of grant and financial analysis and credit, and the third section specializes aspect applied in the analysis of indicators referred to above for each of the two research sample that gave her credit by the bank which appeared results negative, which requires a bank which grants Credit to take these indicators into account without relying on real estate collateral only.

مقدمـــــــة

يعد الائتمان المصرفي النشاط الاكثر اهمية بين انشطة البنوك التجارية وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري وبالتالي فهي المصدر الاكثر اهمية في تشكيلة ايرادات المصرف ومن منطلق هذه الأهمية حرصت البنوك على تخطيط سياستها الائتمانية بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الاستثمارية وتقليل خسائرها من الديون المعدومة الى ادنى حد ممكن . ولاجل تحقيق ذلك يتطلب معرفة امكانية الشركة المالية الممنوحة لها القرض في تسديده بالوقت المحدد .

واستنادا الى ماورد يهدف البحث الى بيان دور المؤشرات المالية لكشف التدفق النقدي في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من قبل المصرف مانح الائتمان ومدى أدراك متخذي قرارات الائتمان لأهمية التحليل المالي لقائمة كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي ولغرض تحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث اذ يتضمن الاول / مفهوم وأهمية ومحتوى كشف التدفق النقدي، اما الثاني تناول مفهوم الائتمان وأسس منحه والتحليل المالي والائتماني مؤشرات كشف التدفق النقدي ، وكرس المبحث الثالث تحليل المؤشرات المالية لقائمة التدفق النقدي لشرمتين تم منحهم القرض عينة البحث واخيرا تم تحديد الاستنتاجات واهم التوصيات .

المبحث الاول
منهجية البحث

اولا"/ أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من اهمية كشف التدفق النقدي في توفير المعلومات ملائمة عن التحصيلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة ولتحقيق هذا الغرض ولمساعدة المصارف عند منح الائتمان لتقييم موقف الشركة من السيولة وامكانيتها في سداد الالتزامات في مواعيدها والمرونة المالية للشركة.

ثانيا" / مشكلة البحث

يعتبر الائتمان المصرفي من اهم مصادر التمويل التقليدية والمعروف لضخ الاموال اللازمة لدوران عجلة الانتاج في المشروعات الاقتصادية ، ومن هنا فان منح الائتمان المصرفي يعد ادق واخطر الوظائف التي تمارسها المصارف ، ولاجل الوصول على المعلومات الدقيقية عن امكانية الشركات في توافر السيولة المطلوبة لتسديد الائتمان . ويمكن تمثيل مشكلة البحث عن الاجابة عن التساؤل التالي :

هل تعتبر المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية اداة هامة لتقييم سيولة المصرف عند اتخاذ قرار منح الائتمان من قبل المصرف ؟

ثالثا" / فرضية البحث

يستند البحث الى الفرضية الاساسية " لايمكن الاعتماد على المؤشرات التي يوفرها كشف التدفقات النقدية في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي "

رابعا"/ هدف البحث

يهدف البحث الى

1. تحليل مؤشرات كشف التدفق النقدي للشركات عينة البحث التي منح لها الائتمان لمعرفة مدى امكانية تلك الشركات في توفير السيولة اللازمة لتسديد الائتمان
2. بيان تأثير الائتمان الممنوح من قبل المصرف على مؤشرات كشف التدفق النقدي

خامسا"/ حدود البحث

1. الحدود المكانية : تم اعتماد مصرف الرشيد باعتباره احد المصارف الحكومية التي تمارس عملية منح الائتمان بشكل واسع وتمويل المشاريع كعينة للمصارف الحكومية

2. الحدود الزمانية : سيتم اعتماد كشف التدفق النقدي للشركات الطالبة للائتمان المصرفي للسنوات 2009 ، 2010 ، 2011

المبحث الاول
مفهوم وأهمية ومحتوى كشف التدفق النقدي

اولا"/ مفهوم كشف التدفق النقدي

يعرف كشف التدفق النقدي بأنه " كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أم بالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة "(الدوري ، وأبو زناد،2003: 111) . وعرف الزبيدي كشف التدفق النقدي بأنه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة وعادة ما يحصل اختلال بين التدفقين ، ففي الحالة التي يزيد فيها التدفق النقدي الداخل على التدفق النقدي الخارج يحصل الفائض النقدي ، ويكون عجز نقدي عندما يحصل العكس وكلا النتيجتين سواء كانت فائضا" نقديا" ام عجزا" نقديا تعد من المشاكل الجوهرية التي تواجه الادارة المالية (الزبيدي ، 2004 : 276)

إن كشف التدفق النقدي يعد حديث العهد مقارنة بالقوائم الأساسية الأخرى ،وقد شهد منذ نشوئه إلى الآن تطورات ملحوظة من جهة المداخل المتبعة في إعداده أو من حيث صور او نماذج عرضه أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية ، وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرض هذا الكشف بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين فقد بداء الكشف بتحليل مبسط اطلق عليه قائمة من اين جاءت والى اين ذهبت (مطر والبسيوطي،2008: 261) .

ثانيا"/ أهمية كشف التدفق النقدي

ترتبط القوائم المالية بعضها ببعض بعلاقة مهمة إذ تعد نتائج قائمة جزءاً من قائمة أخرى حيث أن صافي الدخل الناتج من قائمة الدخل هو جزء من قائمة حقوق الملكية ،و ان رصيد رأس المال الناتج عن قائمة حقوق الملكية هو جزء من قائمة المركز المالي و ان رصيد النقدية الناتج من كشف التدفق النقدي هو جزء من قائمة المركز المالي (الرمحي واخرون ،2010: 75) . و أن كشف التدفق النقدي كونه احد القوائم المالية يعد أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة النقدي إذ تشكل المعلومات التي يحتويها الكشف والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار والتعرف على خططها المستقبلية في مجال النمو والتوسع ويقدم كشف التدفق النقدي لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي اصول الوحدة الاقتصادية مع توفير معلومات عن سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها وكذلك درجة المرونة المالية لديها ويعطي مؤشرا" لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي (محمد ، 2009 : 102). وفيما يخص المصارف يعد الكشف مؤشراً جيداً على صدق ربحية المصرف ، وتستخدم المعلومات التاريخية التي يقدمها الكشف كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى التأكد من تحقق التدفقات النقدية المستقبلية وأنه ذو أهمية مكملة إلى القوائم المالية الرئيسة الأخرى (Norton & Porter, 2002 : 553) .

كما تبرز أهمية كشف التدفق النقدي من خلال ما يوفره من معلومات عن انشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والمالية في توليد او انتاج النقد الداخل والتدفق النقدي يوفر معلومات عن كمية التمويل التي تحتاج اليها المصارف ونوعية هذا التمويل المطلوب اي بمعنى اخر يساعد في التعرف على كمية الاموال التي يحتاج اليها المقترض ، ومواعيد تلك الاحتياجات ونوع التمويل الانسب لتلبية هذه الاحتياجات هل هو التمويل القصير او المتوسط او الطويل الاجل (النعيمي ، 2013 : 13) .

وترى الباحثة أن كشف التدفق النقدي يقيس آثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المصرف ومركزه المالي وهذا يساعد المصرف في اتخاذ قرارات الائتمان .

ثالثا/ محتوى قائمة التدفقات النقدية :

حدد المعيار المحاسبي الأمريكي محتوى لقائمة التدفقات النقدية والتي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية (الصبان ، واخرون ، 2013 : 146):

أ- الأنشطة التشغيلية : وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسة للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع .وهناك تعريفا" أخر للانشطة التشغيلية بأنها عمليات اقتناء أو إنتاج السلع والخدمات وبيعها وتوزيعها ، فالتدفق النقدي من هذه الأنشطة يعد النقد المستلم من بيع السلع والخدمات كما يعد النقد المدفوع إلى موردي ومجهزي السلع والخدمات (Ingram et.al,2004 :18)

ب ـ الأنشطة الاستثمارية : وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابته وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية للشركات الأخرى .وهي تمثل النقد المتدفق الداخل والخارج المرافق مع شراء استثمارات الوحدة وبيعها والاثار المترتبة على النقد من شراء السندات القابلة للتسويق وبيعها (pratt,2002:50).

ج ـ الأنشطة التمويلية : وتتضمن الأنشطة التمويلية حصول النقد من تحصيل الديون ودفع المبلغ المقترض وحصول النقد من المالكين وتزويدهم مع العائد على هذا الاستثمار (Kieso et.al,2000:609) .وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للاصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم .

المبحث الثاني
مفهوم الائتمان وأسس منحه والتحليل المالي والائتماني

اولا"/ مفهوم الائتمان

الائتمان أو التسليف في الاقتصاد الوضعي هو التنازل عن حق استعمال مبلغ من المال إلى شخص أخر على نحو مؤقت مقابل عائد متفق عليه واجب الرد مع أصل المال في موعد لاحق للشخص (عطوان ،2011: 8). وعرف الائتمان في قانون المصارف العراقي في المادة (1) بأنه " أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ المصروف والمستحق ودفع الفائدة أو أي رسوم أخرى على هذا المبلغ سواء أكان مضمونا أم غير مضمون ، فهو عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والشركات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة (الدوري والسامرائي ، 2006 : 74) . كما عرف حجازي ، الائتمان بأنة " الثقة التي يوليها البنك بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفالته أو ضمانه من خلالها قبل الغير ، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء العميل بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة ، وذلك لقاء حصول البنك على عائد يتمثل في فوائد وعمولات " (حجازى ، 2011 : 269) . وهناك اختلاف بين مصطلح التسهيل المصرفي ومصطلح القرض ، فالتسهيل المصرفي أعم من القرض في العرف المصرفي لان الأول يشمل ما هو من قبيل الكفالة والضمان التي قد تنتهي إلى قرض بالفعل ، وقد لاتنتهي الى شيء من ذلك ، اذ أن التسهيلات المصرفية من العمليات المهمة والأساسية التي تقوم بها المصارف وهي أهم بند لتوظيف الأموال لدى المصرف وتعد عمليات التمويل المصرفي هي المصدر الأساسي لايرادات المصرف (عبد الله والطراد ، 2006 : 167) .

ثانيا" / أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا" الى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي(عشيش ، 2013 : 60) :

1. توفير الأمان لأموال المصرف : وذلك يعني اطمئنان المصرف الى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .
2. تحقيق الربح : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .
3. السيولة : ويقصد بها درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا" ومقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تشتمل بصفة أساسية على عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان من ناحية أخرى (الشمري ،2010 : 23).
4. الرقابة : السيطرة أو الرقابة على الائتمان من خلال متابعة الزبون والتأكد من قدرته على تحقيق الأرباح لتسديد ما بذمته من قروض (Ross,2000 ,430). كما أن الرقابة على الائتمان عملية مستمرة تبدأ بوضع مبادىء وأسس تطبيق قرارات الإقراض أو قرارات منح الائتمان ومن ثم تقرير شروط الائتمان وبكل ما يخص السياسة الائتمانية (البنك المركزي العراقي ، 2006 : 12) .

ثالثا" / التحليل المالي والائتماني :

إن التحليل المالي عملية تتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء الشركة بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2003 : 3) . فالتحليل المالي عبارة

عن مجموعة من الطرق والأساليب الفنية التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات المالية والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية ودلالات تهدف إلى توضيح الماضي وانجازاته لرسم سياسات المستقبل.

ويرى(Carcello&other)انه تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط الضعف أو القوة فيها ولابد من التمييزبين نوعين من التحليل هما :

1.التحليل بالنسب المالية

2. التحليل بالنسب الكمية

وهي جميعا" تشير الى تحقيق هدف واحد متماثل يتعلق بدراسة ماتحتويه القوائم المالية من بيانات وتفسير العلاقات المهمة التي يمكن ان تنشأفيما بينها خدمة لجهات عديدة (Carcello & Other, 2006: 672) . وتعد الطرق والأساليب الفنية بمثابة الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية. ويتوقف ذلك على مهارة وخبرة المحلل المالي في حسن استخدام هذه الأساليب منفردة أو مجتمعة حسب الضروريات التي تتطلبها عملية التحليل (الحيالي، 2008: 25) . وفي المصارف يعد التحليل المالي أداة معاصرة في تقييم أداء المصرف فالكشوفات المالية لشركة لا تمكن ادارة المصرف من رقابة الأداء إلا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات مالية وائتمانية ذات مغزى ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دوريا (عبود ، 2008 : 469) . والتحليل الائتماني في المصارف نشأ كعملية هيكلية منظمة لتحسين القرار الائتماني ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الاخطار المتوقع ان يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم (الزبيدي ، 2011: 27).

رابعا"/ نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي

من خلال هذه النسب يركز المحلل المالي في المصرف على حجم التدفقات النقدية للجهة المقترضة وقدرتها على تحويل الموجودات الى نقدية . اذ ان منح الائتمان لابد ان يستند الى قدرة المقترض على توليد تدفقات نقدية موجبة تساعد على حسن سير العمل في سداد القروض ، (مطر ، 2003 :162) . وأهم النسب التي يمكن اشتقاقها من كشف التدفق النقدي لقياس مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية :

1. درجة السيولة المالية = (صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية ÷ متوسط الديون قصيرة الاجل) × 100

وتعد هذه النسبة كمؤشر لقدرة الشركة على تسديد الديون .

2. درجة المرونة العالية = (صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية ÷ متوسط الديون الاجمالية) × 100

تشير هذه النسبة الى قدرة الشركة على توفير تيار من التدفق النقدي يكفي للحفاظ على سداد الفوائد واصل القرض

3. التدفق النقدي الحر = (صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية ÷ مجموع الموجودات) ×100

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة موجودات الشركة على توليد تدفقلنقدي تشغيلي

المبحث الثالث
تقويم الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث

اولا"/ نبذة عن مصرف الرشيد

بدأ المصرف بمزاولة نشاطه فعلا" في 1989/1/1 ، وتحول الى شركة عامة في سنة 1998 بموجب قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 ، وبتاريخ 2001/12/4 أصبح رأسمال المصرف ملياري دينار عراقي . وللمصرف (54) فرعا و(21) مكتبا" في بغداد و(6) مكاتب خارج بغداد ولقد نصت المادة (2) من النظام الداخلي لمصرف الرشيد ذي الرقم (7) لسنة 1998 على أن " المصرف وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا" ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ويعمل على وفق أسس اقتصادية

ويهدف الى الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية "

اما اجراءات منح القرض : تتبع الاجراءات الاتية في الفرع

1. تقديم طلب من العميل للحصول على قرض الى ادارة فرع المصرف على أن يقدم المستندات الأتية .
   - صورة طبق الأصل للمستندات من هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية مع النسخ الاصلية
   - هوية غرفة تجارة أو اتحاد الصناعات أو تصنيف المقاولين لتحديد نوع المهنة .
   - صورة قيد للأملاك العائدة له مع توافر نسخ مصدقة من كاتب العدل لشهادة تسجيل المكائن .
   - تأييد من المصارف الصناعية والزراعية والعقاري وغيرها عن أرصدة القروض الممنوحة ان وجدت .
   - أحدث بيانات مالية للعميل عن اخر سنة
2. تعبئة استمارة طلب التسهيلات المصرفية رقم (26)
3. يقوم الفرع الذي قدم اليه الطلب بتعبئة أستمارة استعلام (22) الذي يتضمن حركة أعمال العميل خلال 6 شهور
4. تقوم شعبة التسهيلات المصرفية والتي تتضمن المعلومات الخاصة للعميل كالقدرة المالية ، السمعة التجارية .
5. التأكد من صحة المعلومات المقدمة والضمانات المقدمة لتوثيق القرض .
6. يتم فتح حساب جاري دائن للعميل إذا لم يكن له حساب جاري سابق ليتم فيه تسديد القرض والفوائد

اما اجراءات الادارة العامة :

يقوم قسم الائتمان في شعبة المعلومات الائتمانية بتحليل ائتماني للعميل بعد دراسة ملف العميل والموافقه عليه وبعد الحصول على الموافقات الاصولية ويمنح القرض بعد ايداع نسب التحفظ وتكون الفائدة ربع سنوية.

يلاحظ مما ورد اعلاه ان المصرف يقوم بعملية التحليل المالي بصورة شكلية لايؤخذ به عند عند اتخاذ القرار الائتماني ويتم الاعتماد على الضمانات العقارية ولكنه هذا يعرض المصرف الى مشكلة القروض المتعثرة لذا يتوجب الاخذ بعملية التحليل المالي لتجنب التعرض لمخاطر الائتمان .

ثانيا"/ تحليل كشف التدفق النقدي

عند تحليل كشف التدفق النقدي لاحدى الشركات الصناعية للقطاع المختلط قبل وبعد منحها تسهيلات ائتمانية بقيمة ملياري دينار وبفائدة (10%) في سنة 2011/3/15 لتغطية عجزها بسبب ايقاف جميع معاملها .

جدول (1)

تحليل كشف التدفق النقدي للشركة (A) للفترة 2008 - 2010

السنة / النسب المالية	2008	2009	2010	2011
درجة السيولة المالية	(1,343)	(10,324)	(1,186)	%239,5
درجة المرونة المالية	1,087	(1,089)	(0,932)	%249
التدفق النقدي الحر	1,498	(0,838)	(0,92)	%65

يظهر من الجدول (1)

1. درجة السيولة المالية سالبة القيمة حيث بلغت النسبة (1,343)،(10,324)،(1,186) للسنوات (2008 ،2009 ، 2010) على التوالي وبلغت النسبة (239,5%) للسنة 2011 السنة التي منحت فيها القرض وهذا يثبت عجز الشركة في توافر السيولة اللازمة للايفاء بالتزاماتها وتغطية ديونها قصيرة الاجل رغم منحها التسهيلات من قبل المصرف
2. درجة المرونة المالية حيث بلغت(1,087) ، (1,089) ،(0,932) للسنوات (2008 ،2009 ،2010) على التوالي السنوات قبل منحها التسهيلات . اما السنة التي منحت فيها التسهيلات حيث بلغت درجة المرونة (249%) لسنة 2011 رغم التحسن الواضح الا ان وضع الشركة لايسمح بتسديد التزاماتها بسبب انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية
3. التدفق النقدي الحر فقد ظهرت النسب ايضا سالبة للسنوات 2008 و2009 و2010 حيث بلغت (1,498) ، (0,838)(0,92) على التوالي اما في سنة 2011 حيث بلغت النسبة (65%) وهذا يؤكد على عجز الشركة عن توافر السيولة اللازمة .

من خلال النسب اعلاه يظهر استمرار القيمة السالبة للتدفقات النقدية واستمرار عجز الشركة عن تسديد التزاماتها وهذا يؤكد خطأ قرار المصرف بمنح الائتمان للشركة والمفروض عدم منحها للائتمان .

ولاجل نتأكد من صحة قرار المصرف بعدم منح الشركة الائتمان فلابد من التحليل المالي كما حدث مع الشركة (B) وهي احدى الشركات الصناعية المساهمة للقطاع المختلط . حيث ظهرت النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي عن السنوات قبل تقديم طلب منح التسهيلات الائتمانية وكالاتي :

جدول (2)

التحليل المالي لكشف التدفق النقدي للفترة (2008 –2010)

السنة / النسبة المالية	2008	2009	2010
درجة السيولة المالية	(0,251)	(0,5)	(0,405)
درجة المرونة المالية	(0,11)	(0,181)	(0,136)
التدفق النقدي الحر	(0,109)	(0,209)	(0,152)

1. درجة السيولة المالية حيث بلغت (0,251)،(0,5)، (0,405) للسنوات (2008 ،2009 ،2010) على التوالي حيث حققت تدفق نقدي سالب لسنوات الدراسة وهذا يدل على عدم قدرة الشركة سداد التزاماتها القصيرة الاجل .
2. درجة المرونة المالية حيث بلغت (0,11) ، (0,181)، (1,136) للسنوات (2008 ،2009 ،2010) على التوالي وهي نسب سالبة وهذا يدل على عدم قدرة الشركة في تغطية ديونها تبعا لتدفقاتها النقدية التشغيلية .
3. التدفق النقدي الحر بينت القيمة السالبة الظاهرة في الجدول (2) ضعف التدفقات النقدية للشركة في تغطية قيمة موجوداتها حيث بلغت للسنوات (2008 ،2009 ،2010) (0,109 ، 0,209 ،0,152) على التوالي .

من خلال التحليل لكشف التدفق النقدي ظهر ان قرار المصرف بعدم منح الائتمان للشركة (B) كان صائب كون التدفقات النقدية التشغيلية غير قادرة على تغطية ديونها .

وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية وذلك لان " المؤشرات التي يوفرها كشف التدفق النقدي يمكن الاعتماد عليها باعتبارها من المؤشرات الموضوعية في تقليل مخاطر الائتمان من قبل المصرف مانح الائتمان ".

الاستنتاجات والتوصيات

اولا"/ الاستنتاجات

1. ان المصارف عينة البحث تقوم بعملية التحليل المالي بصورة شكلية ولايؤخذ به عند منحها الائتمان والاعتماد على الضمانات العقارية .
2. يعتبرقرار منح ائتمان من قبل المصرف للشركة (A) قرار خاطئا لان مؤشرات للتدفق النقدي سالبة وهذا يدل على عدم قدرة الايفاء بالتزاماتها .
3. ظهرت درجة السيولة المالية ودرجة المرونة المالية والتدفق النقدي الحر للفترة 2008 ، 2009 ،2010 مؤشرات سالبة للشركة (A) كما في الجدول (1) .
4. كما ان درجة السيولة ودرجة المرونة والتدفق النقدي الحر للفترة 2008 و2009 و2010 مؤشرات سالبة للشركة (B) كما في الجدول (2)وهذا بسبب عدم قدرة الشركة بسداد التزاماتها.
5. يلاحظ استمرار القيمة السالبة للتدفقات النقدية واستمرار عجز الشركة A ,B عن تسديد التزاماتها بالاعتماد على تدفقاتها النقدية التشغيلية مما يؤشرصحة التحليل المالي برفض منح الائتمان .

ثانيا"/ التوصيات

1. على المصرف المانح للائتمان اعتماد مؤشرات كشف التدفق النقدي باستمرار الشركة المانحة لها الائتمان في التنبؤ باستمرار نشاطها وقدرتها على الوفاء بالالتزاماتها .
2. على المصرف متابعة الزبون المقترض من تاريخ منحه التسهيلات الائتمانية خلال سنوات الائتمان للتأكد من امكانية استرداده .
3. ضرورة الاستمرار في تقييم عملية سير منح الائتمان المصرفي من قبل المصرف لتحديد نقاط الضعف التي تصيب العملية ومعالجتها .
4. على المصرف ان يجعل احد شروطه الإقراض هو قيام الشركة بتزويده بالتقارير المالية لعدة سنوات قبل منحه الائتمان من اجل عملية التحليل قبل اتخاذ قرار الإقراض .
5. على الادارات اختبار صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية بأستخدام مؤشر التدفق النقدي الحر لمعرفة حاجة المصرف من التمويل الخارجي .

المصادر

اولا"/ التقارير والوثائق الرسمية

1. تعليمات البنك المركزي العراقي ، 2006 .

ثانيا"/ المصادر العربية

1. النعيمي ، محمد رضا ، دور كشف التدفقات النقدية في التنبؤ باستمرار الوحدات الاقتصادية ، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013 .
2. مطر ، محمد عطية ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2003 .
3. مطر ، محمد عطية والبسيوطي ، موسى ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، 2008 .
4. محمد ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2009
5. عطوان ، محمود علي ، معجم العلوم المالية والماسبية والمصرفية ، دار أسامة والتوزيع ، عمان ، 2011 .
6. عشيش ، حسن سمير ، التحليل الائتماني ، الطبعة الاولى ، 2010 .
7. عبود ، سالم محمد ، ادارة الكلفة في النشاط المصرفي ، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع ، 2008.
8. عبد الله ، خالد أمين والطراد ، إسماعيل ابراهيم ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2006 .
9. الصبان ، محمد سمير و الدهراوي ، كمال الدين وهلال ، عبد الله ، القياس والتحليل المحاسبي ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 .
10. الشمري ، صادق راشد ، القروض المتعثرة واثرها على الازمات المالية ن اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية اذار، 2010 .
11. الزبيدي ، حمزه محمود ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
12. الزبيدي ، حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2011 .
13. الرمحي ، نضال ونصار ، طارق مبادىء المحاسبة المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 .
14. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وابو زناد ، نور الدين ، التحليل المالي بأستخدام الحاسوب ، ط1 ، دار وائل للنشر ، 2006 .
15. الدوري ، زكريا والسامرائي ، يسرى ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار اليازوردى العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 .
16. الحيالي ، وليد ناجي ، التحليل المالي ، دار حنين ، عمان ، 2004 .
17. حجازي ، وجدى حامد ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية ، دار التعليم الجامعي ، 2011.

ثالثا"/ المصادر الاجنبية

1. Ross,peters Syivia Hedgers,Bank Management&Financial, six Editi,2000.
1. pratt ,Richard,FinancilAccounting, westem college publishing.2002.
2. Norton ,Curtis. L. Porter ,A.gary,Financial accounting 3ed pitman publishing LONDON,2002.
3. Carcello ,Williams ,haka ,better ,Financial accounting ,12ed, lrwinhill, 2006 .
4. Kieso,Donald E.,jerry J. weygandt paul D.kimmel 3ed Financial accounting, 2000.

.....

.....

.....